تاريخ الفكر الاقتصادي

مفهوم الفكر الاقتصادي : هو فكر انساني في مجال الحياة الاقتصادية وهو الذي يكتشف القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية ويستنبط النظريات التي تفسر تلك الظواهر ويضع السياسات من اجل تطبيقها وحل المشكلات الاقتصادية .

ان المشكلة التي واجهة الانسان منذ ظهورة على سطح الارض هي مهمة الابقاء على الذات ،وذلك من خلال العمل على توفير الاشباع اللازم لحاجاته المختلفة عن طريق استغلال الموارد الطبيعية لاشباع الحاجات وهو ما يتطلب اتباع وسائل وطرق معينة تتمثل بوسائل الانتاج.

منذ ذلك الحين ادرك الانسان حقيقتين

- ان الحاجات متعددة ومتجددة وغير محدودة
- الموارد الاقتصادية محدودة نسبيا بالمقارنة مع الحاجات

عند ربط هاتين الحقيقتين يظهر لنا ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية (وهي كيفية الموائمة بين الموارد المحدودة والحاجات غير المحدودة)

يسرد لنا تاريخ الفكر الاقتصادي كيفية التباين في الاراء والسياسات التي تبنتها المجتمعات المختلفة في اختيار الاسلوب المناسب لحل المشكلات الاقتصادية وترتيب اولويات حاجاتها.

- الظواهر الاقتصادية : الانتاج والنقود والمبادلات الداخلية والخارجية وتوزيع الناتج القومي بين الذين اسهموا في انتاجة (الارض والعمل ورأس المال والتنظيم) كلها ظواهر اقتصادية التي تختلف الافكار الاقتصادية حول اهمية كل منها ودوره في بناء المجتمع ونموه السريع.

(اهميـــة دراســـة الفكـــر الاقتصـــادي) .. او لمـــاذا ندرس الفكر الاقتصادي؟

في اي عصر، الفكر الاقتصادي يتصدى للمشكلات الاقتصادية التي تبرز والتي تختلف في طبيعتها عن مشكلات اي عصر اخر

المشكلة الاقتصادية(موارد محدودة وحاجات متعددة) قد تكون ورائها اسباب مختلفة .. ففي فترة ما بين الحربين العالميتين تولدة مشكلة البطالة المزمنة التي تعد واحدة من مضاعفات المشكلة الاقتصادية فاستطاع المفكر الكبير كنز في تلك الفترة من حلها .

اما المشكلة التي واجهة (ادم سمث) الذي هو قبل كنز هو وجود عدم تناسب بين الانتاج وبين الحاجات والرغبات ،لذلك حاول التركيز على اساليب زيادة الانتاج والانتاجية والتي ربطها بتقسم العمل.

وتظهر اهمية وفوائد دراسة مادة الفكر الاقتصادي بالنقاط الاتية :

١- دراسة المادة تساعد في المساهمة بتوفير البداية الصحيحة لدراسة النظرية الاقتصادية المعاصرة

- ٢-دراسة المادة تؤكد الطابع العملي لعلم الاقتصاد ومساهمة التيار الفكري في ايجاد الحلول العملية للمشاكل الاقتصادية

٣- دراسة المادة تساعد على تجنب الوقوع بالاخطاء السابقة في السياسات الاقتصادية والاستفادة منها عند وجود اوجه للشبه بين الحاضر والماضي

العلاقة بين التاريخ الاقتصادي والفكر الاقتصادي

التاريخ الاقتصادي علم وصفي يعمل على تسجيل واقع المشاكل الاقتصادية عبر سلسلة من الحقب التاريخية ،اما الفكر الاقتصادي فهو الاطار النظري الذي يعد الاساس المادي للتاريخ الاقتصادي والذي يفسر اسباب المشكلة ويعرض السياسات الاقتصادية الرامية لمعالجتها

أي أن:

- التاريخ الاقتصادي يسجل المشكلة الاقتصادية
- الفكر الاقتصادي يفسر اسباب نشأة المشكلة ويعرض السياسة الاقتصادية الرامية الى معالجتها.

اهـــم الجوانـــب التـــي تغطيهـــا دراســـة الفكـــر الاقتصادي

- النظريات الاقتصادية:تستهدف الكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية
- السياسات الاقتصادية: لدراسة افضل السبل التي ان تتبعها السلطات العامة للوصول الى هدف معين مثل معالجة البطالة او ارتفاع مستوى الاسعار
- النظم الاقتصادية :اي الموقف المذهبي لكل مدرسة من المدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة

.

الافكـــار الاقتصـــادية في العصور القديمة

تمتد العصور القديمة (Old Ages) من ما قبل الميلاد حتى عام ٤٠٠ بعد الميلاد (عند سقوط الامبراطورية الرومانية) .

لم تكن الافكار الاقتصادية خلال تلك الحقبة قد وصلت بعد الى تكوين نظريات متكاملة مما اوجب دراسة الفكر الاقتصادي في العصور القديمة من خلال علوم الدين والفلسفة .

على هذا الاساس سيتم تقسيم الموضوع على قسمين:

الاول: الافكـــــار الاقتصـــــادية فـــــي الحضارات القديمة الاولى (بابل ومصر)

الثاني: الافكار الاقتصادية في الحضارة اليونانية

اولا": الافكـــــــــــار الاقتصـــــــادية فـــــي الحضـــــارات القديمـــــة الاولى (بابل ومصر)

كانت المجتمعات بدائية وتتميز بما يلي:

- قوة سيطرة الطبيعة
- بساطة النشاطات الاقتصادية واساليب الانتاج
- يوجد شكل من اشكال تقسيم العمل لكنه لا يصل الى درجة تفرض قيام تبادل المنتجات
- سيادة مبدأ الاكتفاء الذاتي
- ملكية جماعية لادوات الانتاج مثل الات الصيد والارض...الخ

- الحضارة البابلية (شريعة حمورابي)

تعطينا القوانين المدونة في مسلة حمورابي صورة متكاملة عن مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والاداري للمجتمع البابلي .والتي يعود تاريخها الى عام ١٨٠٠ قبل الميلاد .

عبرت قوانين حمورابي عن النظام الاقتصادي في بابل .هو نظام الرق والعبودية بالرغم من ان النصوص القانونية التي تشير الى انه نظام اقل تعسفا من نظام الرق الذي كان سائدا في الحضارات القديمة في اوربا

قسمة قوانين حمورابي المجتمع البابلي الى ثلاث طبقات:

الاولى: طبقة الاحرار الاثرياء والجنود :. اكدت القوانين على حق الاحرار في امتلاك الاراضي والرقيق والتصرف المطلق بهم .

الثانية: طبقة الحرفيين الاحرار والصناع :. يملكون بعض المشاغل البسيطة

الثالثة: طبقة الرقيق:. كانت تشكل السواد الاعظم في الدولة وهي الطبقة المحرومة من الحقوق الانسانية لكنها تمثل الكبقة العاملة والمنتجة .

حضارة مصر الفرعونية

الدولة الفرعونية تمثل سلطة مركزية قوية في مصر ذات ابعاد اقتصادية وسياسية وفكرية ودينية .

- الدولة تملك وسائل الانتاج الرئيسية وبخاصة الارض .
- تعفى الطبقة الحاكمة والحاشية من الاعمال البدنية وممارسة النشاط الاقتصادي ويقتصر عملها على الاعمال الفكرية فقط.

توجد نوعين من الملكية :

الاولى: الملكية الفردية :. تتوزع بين ملكية صغيرة وملكيات كبيرة وكان حق المالك مطلق.

الثانية: ملكية الانتفاع:. اذ يمنح بعض الموظفين حق الانتفاع بقطعة الرض .

- كانت علاقات الانتاج في المجتمع الفرعوني تمثل العبودية المعممة والدولة تسيطر على املاك البلاد يشكل كامل وان الرعية ملك للدولة ويعد الانتاج الزراعي هو الاساس في الاقتصاد الفرعوني .

- يتميز مستوى القوى المنتجة بما يلي :
- ظهور نوع من تقسم العمل الاجتماعي فيما بين الزراعة وتربية الحيوانات .
- استقرار الزراعة في حقول ثابتة
- تنظيم اعلى للموارد المالية والبشرية
- اعتماد الدولة المركزية على جيش من الموظفين
- المنتجون هم الفلاحون .

- النشاط التجاري كان نشاطا" ثانويا وهامشيا اذ يغلب طابع الاقتصاد الطبيعي الذي يعتمد على الاكتفاء الذاتي .
- تشرف الدولة على نشاط التجارة الخارجية الذي ينحصر في استجلاب البضائع الاجنبية لحاجات الطبقة الحاكمة

.

ثانيا": الافكار الاقتصادية في الحضارة اليونانية

تستنبط افكارهم من تلك التي جاءت بها دراسات الفلاسفة اليونانيين مثل افلاطون وارسطو .

- استخدمة اليونانيون لاول مرة مصطلح اقتصاد Economics والذي كان يعني فن ادارة شؤون المنزل .

الافكـــــــــــــــار الاقتصـــــــــادية لافلاطون Plato

يمكن معرفة الافكار الاقتصادية لافلاطون من خلال دراسة كتابه الشهير (جمهورية افلاطون)او ما يعرف بالمدينة الفاضلة التي يتحقق فيها العدل والحياة الطيبة.

اهم الافكار الاقتصادية لافلاطون

١-اكد على تقسيم العمل والتخصص في العمل ،فكل فرد له مواهبه وكفائته الخاصة به وان تخصص كل شخص في مهنه معينة يؤدي الى زيادة الانتاج كما ونوعا ويزيد من الانتاجية.

- يقسم افلاطون المجتمع الى ثلاث طبقات:

الاولى: طبقة الحكام ومهمتهم الحكم

الثانية: طبقة الجنود ومهمتهم الدفاع عن المدينة

الثالثة: طبقة العمال والصناع الذين يعملون في النشاط الاقتصادي

- النقود عند افلاطون وسيلة للتبادل وليس مخزن للقيمة ،لذلك اقترح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية وليس ذاتية
- وقف افلاطون ضد الربا والفائدة لانه لا يريد للنقود غير وظيفة الوساطة في التبادل وليس مخزن للقيمة وتراكم للثروة

ان مبدأ تقسيم العمل عند افلاطون كان الاساس الذي تبناه ادم سمث في القرن الثامن عشر .

الافكار الاقتصادية لارسطو ٣٢٢ – ٣٨٤ ق.م

يعد ارسطو اول المفكرين من القدامى الذين اعطونا بذور نظرية اقتصادية تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات الاقتصادية .

- احترام الملكية الفردية (الخاصة) : يرى ان النظام الجماعي يؤدي الى منازعات بين الافراد .وان نظام الملكية الفردية يعتمد على حب كل فرد لذاتة فيسعى كل لتنمية ملكيته فيزداد الانتاج .
- الدفاع عن نظام الرق :يميز بين نوعين من الرق
- الرق الطبيعي :اذ هناك امم لا يصلح مجموعة من افرادها الا للخضوع لغيرها
- الرق غير الطبيعي: وهو الاسترقاق بعد الحروب

دافع ارسطو عن الملكية الخاصة وهاجم الشاعية

- التحليل الاقتصادي عند ارسطو

استند في تحليلة على اساس وجود الرغبات الانسانية وكيفية اشباعها

- نظرية القيمة عند ارسطو : يميز بين نوعين من القيمة
- قيمة استعمالية للسلعة : تمثل عنده الاستعمال المناسب للقيمة

قيمة استبدالية للسلعة : تمثل عنده الاستعمال غير المناسب للقيمة

- مفهوم الاحتكار : هو انفراد بائع واحد لسلعة معينة في السوق ، ويرى ان المحتكر يستطيع فرض السعر الذي يراه ويحقق ارباحا طائلة . كان ارسطو يدين الاحتكار والاسعار الاحتكارية واهتم بمسألة العدالة في تحديد الاثمان .

النقود ووظائفها : يختلف عن افلاطون الذي ذكر بأن النقود يجب ان تكون مستقلة عن قيمتها الذاتية ،فالنقود عند ارسطو تقبل بسبب القيمة التي تكون المادة التي تصنع منها لكي تؤدي الوظيفة الاولى كوسيط للتبادل .

وظائف النقود عند ارسطو

- وسيط للمبادلة
- اداة لقياس القيمة
- حفظ الثروة (مخزن للقيمة)

- تحريم الفائدة : يتجاهل ان النقود تعطي منفعة لمن يقترضها
- هاجم الفائدة باعتبارها ربا
- النقود في رأيه انما وجدت لتسهيل عملية المبادلة للسلع لكن عندما تستخدم النقود بواسطة صاحبها ليحصل من ورائها على ثروة فانها تكون خرجت عن طبيعتها .

الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

وجدت في العالم في الفترة التي تسمى بالعصور الوسطى حضارتان، وهما الحضارة المسيحية في اوروبا، والحضارة الاسلامية التي بدأت من الجزيرة العربية. ولذلك سنعرض الفكر الاقتصادي الاوروبي في العصور الوسطى، ثم نتبعه بموجز عن الفكر الاقتصادي الاسلامي في تلك العصور.

الفكر الاقتصادي في اوروبا:

أنهيار العالم القديم:

تطلق عبارة ((العصور الوسطى)) على الفترة التي بدأت منذ سقوط الامبراطورية الرومانية العربية في يد القبائل الجرمانية في القرن الخامس الميلادي، والتي استمرت حتى سقوط القسطنطينية في يد الاتراك في القرن الخامس عشر.

فقد كانت عوامل الانحلال قد هيأت الامبراطورية الرومانية العربية لسقوط عندما غزتها القبائل الجرمانية في القرن الخامس الميلادي واحتلت روما وأعلنت انتهاء تلك الامبراطورية. أما الامبراطورية الرومانية الشرقية والمبراطورية الفارسية فقد قضت عليها الغزوات التي شنها العرب على أثر ظهور الاسلام وتكوين الدولة الاسلامية. وبانهيار هذه الامبراطورية الثلاث، انهار العالم القديم، وكانت مرحلة العصور الوسطى.

الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

وجدت في العالم في الفترة التي تسمى بالعصور الوسطى حضارتان، وهما الحضارة المسيحية في اوروبا، والحضارة الاسلامية التي بدأت من الجزيرة العربية. ولذلك سنعرض الفكر الاقتصادي الاوروبي في العصور الوسطى، ثم نتبعه بموجز عن الفكر الاقتصادي الاسلامي في تلك العصور.

الفكر الاقتصادي في اوروبا:

أنـهيار العالم القديم:

تطلق عبارة ((العصور الوسطى)) على الفترة التي بدأت منذ سقوط الامبراطورية الرومانية العربية في يد القبائل الجرمانية في القرن الخامس الميلادي، والتي استمرت حتى سقوط القسطنطينية في يد الاتراك في القرن الخامس عشر.

فقد كانت عوامل الانحلال قد هيأت الامبراطورية الرومانية العربية لسقوط عندما غزتها القبائل الجرمانية في القرن الخامس الميلادي واحتلت روما وأعلنت انتهاء تلك الامبراطورية. أما الامبراطورية الرومانية الشرقية والمبراطورية الفارسية فقد قضت عليها الغزوات التي شنها العرب على أثر ظهور الاسلام وتكوين الدولة الاسلامية. وبانهيار هذه الامبراطورية الثلاث، انهار العالم القديم، وكانت مرحلة العصور الوسطى.

نشأة النظام الاقطاعي:

وقد كان النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد العصور الوسطى في اوروبا هو النظام الاقطاعي. وقد نشأ هذا النظام على اثر التطور السياسي الذي حدث بعد سقوط روما. فقد ترتب على سقوطها وزوال سيادتها زوال الحكومة المركزية التي كانت تمثلها، وحاولت القبائل الجرمانية المنتصرة أن تقيم جهازا حكوميا مركزيا يسيطر على الامبراطورية الجديدة، ولكن عجزت عن ذلك.

ولذلك عمد الامبراطور الجرماني الى تنصيب قواده حكاما على أقاليم الامبراطورية، ولكن هؤلاء الحكام راحوا يقوون مركزهم في مواجهة الامبراطور من ناحية، ويؤسسون لأنفسهم سلطات مباشرة على الاقاليم التي يحكمونها من ناحية أخرى، فأصبحت ألقابهم ووظائفهم وراثية، وأصبحوا يجمعون الضرائب لأنفسهم

وليس لحساب الامبراطور كما كان الامر في ظل الحكم الروماني، على أن يلتزموا بتقديم اعانة للأمبراطور.كذلك احتفظوا بوحدات الجيش التي كانوا يقودونها تحت سيطرتهم، مما أفقد الامبراطور سلطته المباشرة على الجنود، وجعله يطلب من الحكام مساعدته بجنودهم كلما أراد الدخول في الحرب.

كذلك أنشأوا محاكم مستقلة لتحكم في أقاليمهم باسمهم وليس باسم الامبراطور، وأكد هؤلاء الحكام سلطاتهم على الاقاليم التي يحكمونها عن طريق الاستيلاء بكافة الوسائل الممكنة من ضغط وارهاب، على الارض من الفلاحين الاحرار الذين كانوا يملكونها عند غزو الجرمان.

ولم يحيلوا هؤلاء الفلاحين الى أرقاء بالصورة التي كانت موجودة في العصر القديم، ولكن طبقوا نظاما أخر هو نظام (رقيق الارض) ويقوم هذا النظام على وجود علاقات متبادلة بين السيد والفلاحين. فالارض، من الناحية النظرية، تابعة للأمبراطور، ولكن ملكيتها الحقيقية للأسياد الاقطاعيين (وهم الحكام)

وتنقسم أرض كل سيد الى قسمين، قسم يحتفظ به هو لنفسه، ويلتزم الفلاحون بزراعته له بدون أجر – كما يلتزمون كذلك بتقديم بعض الخدمات له مثل العمل في قصره – وقسم أخر يوزعه على الفلاحين، ويلتزم كل منهم بزراعة حصته والاستفادة منها في نظير أن يقدم للسيد جزءا من المحصول، ويلتزم السيد بحماية الفلاحين، وبالقضاء بينهم.

ويظل الفلاحون على الارض، ينتقلون معها اذا انتقلت ملكيتها من السيد لأخر فالفلاحون، بهذه الصورة، كانوا تابعين للأرض، أو أرقاء لها، يلتزمون نحو مالكها بالتزامات معينة.

الخصائص الاقتصادية للنظام الاقطاعي:

ولكي نكمل صورتنا عن النظام الاقطاعي يجب ذكر خصائصه الاقتصادية الاخرى. وأول مايلاحظ

١) أن التجارة بين أوروبا والشرق قد ضعفت جدا. ويرجع ذلك بصفة أساسية الى استيلاء العرب على المناطق التي كانت أوروبا تتجر معها من قبل، كما أن غزواتهم الاولى وانتصاراتهم المتوالية بثت الذعر في نفوس الأوروبيين، وزادت من شعورهم بالمخاطر، فعزفوا عن الاتجار مع الخارج.

٢) كذلك كانت كل أقطاعية وحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة تقوم هي الاخرى على الاستكفاء الذاتي. فكانت الاقطاعية تنتج لأشباع حاجة سكانها التي انحصرت في الغالب في حاجتهم الى الغذاء. فلم تكن هناك تجارة بين الاقطاعيات الى في حدود ضئيلة جدا.

٣) وكانت الزاعة هي كل شيء تقريبا في هذا الاقتصاد الاقطاعي. فهو من حيث نوع الانتاج اقتصاد زراعي. وكان الفن الانتاجي هو الفن القديم، والالات هي التي كانت تستعمل منذ زمن بعيد. فلم يكن هناك تقديم في الفن الانتاجي.

٤) العلاقة بين السيد مالك الارض ورقيق الارض فلم تكن قائمة على (عقد)، بل كانت قائمة على علاقة التبيعية التي وجد فيها هؤلاء.

٥) ونشأ نظام الطوائف ليقي الصناع خطر المنافسة فيها بينهم، فكانت كل حرفة تنتظم في طائفة خاصة بها، واكتسبت الطائفة حقوقا، فلم يكن يسمح لأحد أن يفتح (ورشة) في نطاق المدينة الا باذنها، كما كانت تفصل في المنازعات بين أعضائها.

٦) كانت المبادلات محدودة وضئيلة، كما كانت في الغالب مبادلات عينية تتم باستبدال سلع بسلع، دون حاجة كبيرة الى النقود، فالنقود لاتنتشر الا حين تنتشر التجارة وتزداد المبادلات، وهو ما لم يكون موجودا في النظام الاقطاعي. فالفلاح ينتج ليأكل، وغالبا لايوجد فائض من انتاجه – بعد ما يأخذ منه السيد وبعدما يحصل على مايستهلكه – لكي يبيعه في السوق.

الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى :

لم يكن لدى مفكرى القرون الوسطى تحليل اقتصادى بالمعنى الذى حددناه فى بداية هذا الكتاب . ولكن كانت لديهم بعض أفكار اقتصادية تعكس الحالة الموجودة فى عصرهم وتنسق معها ، وتدافع عن بعض النقط المذهبية التي يفضلون بها تنظيما على آخر . ويمكن تلخيص أهم معالم هذا الفكر الاقتصادى فيما يأتى :

معالم الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

١) قد نادى مفكروها بإخضاع كافة أوجه النشاط والفكر الإنسانى ، بما فى ذلك النشاط والفكر الاقتصادي ، لمبادىء الدين . فالدين المسيحي بكافة تعاليمه هو القيمة العليا التى تخضع لها كل أعمال الإنسان وأفكاره وهكذا بقى الفكر الاقتصادي غير مستقل كعلم متميز ، بل تابعا لمبادىء الدين ، وتطبيقاً لما يقول به فى النطاق الاقتصادي . والكنيسة بطبيعة الحال هى الفيصل النهائى فى مطابقة أي فكرة أو أى صورة من صور النشاط الآدمى لتعاليم الدين ومن هنا هيمنت الكنيسة على كل شيء.

٢) وفى الدين المسيحى مبادىء يمكن أن تؤدى إلى بعض النتائج فى النطاق الاقتصادي. فمن ناحية تقوم المسيحية على اعتبار الناس جميعا ابناء لأب واحد ومن ثم فهم أخوة.

وكل إنسان إنما يتكون اساسا من روح خالدة لاتفني، وهذه الروح متساوية في الجميع ولذلك فالاخوة كلهم متساون. وتطبيق هذا المبدأ فى النطاقين السياسي والاقتصادي كان لا بد أن يؤدى إلى تحطيم التقسيم الطبقي للمجتمع الإقطاعى الذى يقوم على وجود أسياد وتابعين . ولكن ذلك هو ما لم يناد به المفكرون المسيحيون في القرون الوسطى ، بل على العكس قبلوا وحبذوا هذا التقسيم .

ويرجع ذلك الى وجود مبدأ آخر في الدين المسيحى ، من مقتضاه أن الدار الدنيا فترة تحضير ، أو فترة انتقال عابرة ، وأن كل ما فيها تمهيد لا بقاء له ، أما الدار الآخرة فهي الدائمة الباقية وهي التي يجب أن يهتم الإنسان بهـا . وكل ما في الدار الدنيا يفقد أهميته ويبدو ضئيلا إذا ما قيس بما يجب فعله لتحقيق النعيم في الدار الآخرة الباقية . فالتقسيم الطبقي ، بما يقوم عليه من تميز بعض الناس وشقاء الآخرين يجب أن ينظر إليه على أنه شيء عابر ، لأنه متعلق بالحياة الدنيا.

٣) بحث المؤلفون المسيحيون في القرون الوسطى مشكلة (مشروعية) الملكية الفردية ، ولئن كانت بعض اقوال اباء الكنيسه الأوائل وما تركته تقاليد كنيسة بيت المقدس توحى بتفضيل الملكية الجماعية وبانتقاد الملكية الفردية.

٤) يجب عدم المغالاة في السعي للحصول علي الثروة المادية ، بل يجب دائماَ الاعتدال فيما يتعلق بها.و يرجع ذلك الي أن المغالات تحول نفسية المرء و تجعله يضع المال كغاية عليا فوق كل الغايات بما في ذلك تحقيق مبادء الدين، و هو ما لايجوز اما عن معيار(الاعتدال) فهو يحصل الإنسان على ما يكفيه ليعيش (طبقا لظروف طبقته الاجتماعية) وليس أكثر من ذلك .

ولا يخفى الطابع الديني الذي تتسم به فكرة الاعتدال هذه كما يلاحظ أيضا أنها كانت لا بد أن تؤدى ، إذا اتبعها الناس ، إلى إضعاف الحافز على القيام بمشروعات اقتصادية واسعة ، وكانت بذلك عاملا من عوامل استمرار (الركود) الذى تميز به المجتمع من ناحية نشاطه الاقتصادي .

٥) أما فيما يتعلق بالتجارة فقد نظر إليها المدرسيون نظرة تمتزج فيها الموافقة بالتحذير، فهم يقرون ضرورتها للمجتمعات الإنسانية لجلب السلع وإذا حصل التاجر من ورائها على ربح معقول يمكنه من الحياة ويكافىء عمله ، فإن ربحه هذا يكون مشروعا سائغا ولكنهم لاحظوا من ناحية أخرى أن التاجر قد يحصل على ربح كبير لا يستحقه.

٦) نادى المدرسيون – وعلى رأسهم سان توماس - فيما يتعلق بالأثمان بتطبيق فكرة الثمن العادل فثمن السلعة أو أجر العامل أو ربح المنتج يجب أن تكون كلها (عادلة). وهذه العدالة يجب أن تتوفر لكل من البائع والمشترى . فلو بيعت سلعة بأكبر من قيمتها كان ذلك غير عادل بالنسبة للمشترى ، ولو بيعت سلعة بأقل من قيمتها كان ذلك غير عادل بالنسبة البائع .

ولكنهم لم يبينوا معيارا دقيقا لمعنى (العدالة) الواجبة ، ومن هنا اختلف الشراح فى تحديد هذا المعيار لدى المدرسيين ، ويبدو خاصة من كتابات سان توماس أن الثمن يجب أن يكون متساويا مع نفقة الإنتاج ولكن بعضهم قد بين أن الثمن العادل هو الذي يعطى نفقة الانتاج ويضمن للمنتج الحصول على ربح معتدل يمكنه من تحمل نفقات عائلته ومن فعل الخير، كما قيل بأن الأجر العادل هو الذي يضمن للعامل حياة ملائمة طبقا لم تقتضيه ظروف طبقته الاجتماعية والعرف والتقاليد.

٧) ومن أهم آراء المدرسيين ما نادوا به من تحريم القرض بفائدة . ويعتبر سان توماس من أهم من كتبوا في هذه المشكلة . وقد استند فى مناداته بالتحريم إلى أقوال أرسطو وإلى قرارات الكنيسة.

الفكر الاقتصادي في العالم الاسلامي:

المصادر التي يجب الرجوع إليها لمعرفة الافكار الاقتصادية في العالم الاسلامي هي:

أولا: مبادى الدين كما توجد فى الكتاب والسنة وفي أعمال وفقه الصحابة والفقهاء المسلمين.

ثانيا : آراء الفلاسفة المسلمين.

ثالثاً: بعض المؤلفات التى تعرضت للمشكلات الاجتماعية أو التاريخية.

١) ولا شك أن مبادىء الدين الإسلامي أول وأهم هذه المصادر والنواحي التي تتعلق بالجانب الاقتصادي والتى اتخذ فيها الدين موقفاً معينا يمكن إجمال أهمها فيما يأتى:

أ) أخذ القرآن بالملكية الفردية ، فأقرها ، ووضع أصولها التي فصلها الفقهاء من بعد. وقد بالغ العرب فى احترام حق التملك الفردي ، حتى ما كان خاصاً بأفراد الدولة المغلوبة. وقد ترتب على اعتراف القرآن بالملكية الفردية أن اعترف بالتفاوت بين الناس ، وبتقسيمهم إلى (درجات) وطبقات.

(نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات) . (والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق). ومن نتائج اعتراف القرآن بالملكية الفردية اعترافه كذلك بحق الإرث ، فوضع أحكامه ونظمه .

ولم يحصر الإرث فى الواد الأكبر ، أو في الذكور دون الإناث . ومن النتائج التي تترتب هذا الموقف من الملكية والإرث ، أن يكون في المجتمع الإسلامى الغنى والفقير ، وهنا يتدخل الإسلام ليخفف من آثار هذا التفاوت والاختلاف . ولذلك أوجب على الغنى واجبات نحو الفقير ، قائمة على أساس من العقيدة الدينية التى تلزم ضمير المؤمنين.

ومسوغ هذه الواجبات هو الأخوة التي تجمع بين المؤمنين وتجعل غنيهم يتجاوب لآلام فقيرهم . (إنما المؤمنون أخوة). فالملكية أقرب ما تكون ، في منطق الإسلام، إلى أن تكون وظيفة اجتماعية ، يتحتم على المالك بسببها أو بمناسبتها بعض الواجبات في مواجهة الفقراء

وفى هذا ما يذكرنا برأى أرسطو وسان توماس كذلك لا تقف الدولة موقفاً سلبياً من الفقراء، بل جعل الإسلام عليها أن تتدخل لإعانتهم من (بيت المال) فقد قال الرسول (من ترك كلا فإلينا ، ومن ترك مالا فلورثته) ويفيض تاريخ النظام المالي في عهد الصحابة الأوائل بذكر الصور التي كانت تقدم فيها تلك الإعانات ، حتى لغير المسلمين من رعايا الدولة الإسلامية. والخلاصة أن الملكية في الإسلام ملكية فردية، ولكن هناك واجبات على المالك ، وتدخلا من جانب الدولة ، لتخفيف ما يترتب على ذلك من مساوىء.

ب) مجد الإسلام العمل وحث عليه ، ولم يرض بأن يعيش المرء كسولا أو بأن يعيش عالة على غيره. فقد قال الرسول (ما كسب رجل كسبا أطيب من عمل يده) (من أمسى كالا من عمل يده أمسى مغفورا له) ولم يفاضل بين أنواع العمل ، فهي كلها سواء من حيث قيمتها واهميتها.

ولا نجد أي تحرز من التجارة ، بل على العكس من ذلك كانت عملا يبعث على الفخر ، إذ اشتغل الرسول نفسه في بدء حياته بالتجارة. ويجب لفهم هذا الموقف جيدا أن نذكر أن النبى كان من قبيلة قريش التي كانت التجارة عملها الرئيسي.

ج) وقد تأثر الإسلام بمقتضيات النظام الذى كان سائدا عند نشأته ، فأقر الرق. ولكنه لم يؤسسه على أيه تفرقه بين الناس من حيث قيمتهم ومواهبهم ، بل أسسه ، على ما يبدو ، كنتيجة عملية للانهزام فى الحروب - وهو ما كان متبعاً دائماً في المجتمعات القديمة - وكضرورة من الضروريات التي كانت تقضى بها اقتصاديات العصر ولكن في الوقت نفسه لم يغب عنه ما فى تقرير الرق من إهدار لإنسانية الرقيق ، مما لا يجب أن يقره دين إنساني النزعة

ولذلك فقد أوجب حسن معاملة الرقيق، وحبب إلى المالك العتق وجعله كفارة عن كثير من الجرائم والآثام. وبذلك اتخذ الإسلام من هذه المشكلة موقفاً توفيقياً بين ما كانت تقضى به الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعصر الذي ظهر فيه ، والنزعة الإنسانية التى يجب أن يتميز بها كل دين.

د) حرم القرآن والسنة القرض بفائدة ، وجعلاه من أكبر الأعمال غير المشروعة التي يجب أن يبتعد عنها المجتمع الإسلامى (وأحل الله البيع وحرم الربا) و (يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا). وحكمة هذا التحريم في الإسلام ترجع إلى أمرين :

الأول: منع استغلال حاجة المحتاجين الذين تضطرهم ظروفهم إلى الاقتراض.

الثانى: رغبة الإسلام فى ألا توجد فى المجتمع الإسلامي طبقه تعيش من دخل رأسمالها دون أن تبذل مجهودا عمل ، أو دون أن تتعرض لاحتمالات الكسب و الخسارة التى تتميز بها المشروعات الاقتصادية المختلفة.

ولذلك لا يحرم الإسلام مشاركة الشخص بماله في مشروع من المشروعات على أن يكسب إن كسب المشروع ويخسر إن خسر.

وواضح من هذه الحجج أنها تتصل بمبدأ خلقى يراد تنظيم المجتمع طبقا لها وأنها لم تستعن بفكرة أو أفكار معينة في تحليل طبيعة النقود على نحو ما فعل أرسطو وسان توماس في تدليلهما على تحريم الربا.

ويبدو ذلك بوضوح إذا لاحظنا أن الربا المحرم فى الإسلام ليس قاصرا على إقراض النقود بفائدة ، ولكنه يمتد إلى أنواع أخرى من المعاملات تنصب على مبادلة سلعة بسلعة من نفس النوع ، كمبادلة كمية من القمح بكمية من القمح اكبر، وهو ما يعرف فى الشريعة الإسلامية بربا الفضل . فلا يبنى التحريم على تحليل نظرى عن طبيعة النقود أو دورها.

ه) أما فيما يتعلق بتنظيم السوق ، فقد نهى الإسلام عن الاحتكار . فقد قال الرسول « لا إلا خاطىء » « ومن احتكر حكرة يريد أن يغلى على المسلمين فهو خاطىء » وقد تبعه الحـ الحكام المسلمون في تطبيق عقوبات على المحتكرين ، وخاصة محتكري السلع الغذائية . وعلة تحريم الاحتكار بهذه الصورة هى منع استغلال المحتكر للمستهلكين مغالاته في الثمن.

والنظام الذى يحبــذه الإسلام هو ما نسميه اليوم بنظام المنافسة الكاملة الذى يمتنع فيه الاحتكار والذي يحرم بعضها ، يترك فيه الثمن يتحدد طبقا لمساومات البائعين والمشترين دون تدخل من جانب الدولة .

فقد طلب بعضهم إلى الرسول أن يتدخل ويسعر ثمن بعض السلع ، فرفض ذلك، ثم استدل الفقهاء من ذلك على (تحريم التسعير) وأنه مظلمة ، ووجه أن الناس مسلطون على أموالهم والتسعير حجر عليهم ، والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين ، وليس نظره فى مصلحة المشترى برخص الثمن أولى من نظره فى مصلحة البائع بتوفير الثمن ، وإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم.

ويجب أن يكون الثمن غير مجحف فيجب أن يكون البيع »
بأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع
والمبتاع كما يجب أن يكون (الأجر على قدر المشقة) . وفي هذا
ما يذكرنا بفكرة الثمن العادل في العالم المسيحي.

٢) قلنا إن كتابات بعض فلاسفة المسلمين قد حوت بعض الأفكار الاقتصادية . فقد تأثر هؤلاء الفلاسفة إلى حد ما بالفلسفة اليونانية ، واهتموا بأغلب الموضوعات التي اهتمت بها تلك الفلسفة ، فبحثوا مثلا تنظيم المدينة المثلى - على نحو ما فعل أفلاطون وأرسطو - وتعرضوا ، خلال بحثهم ، لبعض النقط الاقتصادية.

فنجد عند الفارابي تفسيرا اقتصاديا لقيام الجماعة واستمرارها ، فكل فرد لا يستطيع أن يشبع كل حاجاته بنفسه ، ولذلك يضطر إلى الاجتماع مع غيره من الأفراد والتعاون معهم ، فتقوم بذلك الجماعة.

وفى هذا ما يذكرنا برأى أفلاطون في الموضوع نفسه . ونادى ابن سينا بالا يكون فى المدينة (إنسان معطل ليس له مقام محدود ، بل يكون لكل واحد منهم (أفراد المدينة) منفعة في المدينة وأن تحرم البطالة والتعطل).

٣) وقد وجدت محاولات علمية لبحث بعض المشكلات الاقتصادية بطريقة تحليلية فيما كتبه فريق من الكتاب الذين تعرضوا لموضوعات ذات طابع اجتماعى توفر العمال المهرة ، وبسبب انعدام تكوين رؤوس الأموال .

ابن خلدون

ابن خلدون عاش في القرن الرابع عشر الميلادى (١٣٣٣ - ١٤٠٦ م) ومن أشهر كتبه « المقدمة » التى وضعها كتقديم لدراساته فى التاريخ. وخصصها للبحث (فى طبيعة العمران فى الخليقة).

وبالنسبة لعلم الاقتصاد يمكن القول بأن ابن خلدون يعتبر من أول من حددوا المشكلات الاقتصادية تحديدا. علميا وحاولوا معالجتها بعد تحديدها بهذه الصورة.

فقد قسم السلع إلى ضرورية مثل الغذاء (من الحنطة وما فى معناها) وكمالية مثل (الماعون والمراكب) ، وبين أن طلب هذه السلع إنما يتوقف علىدرجة العمران والتقدم ، كما بين كذلك نسبية هذا التقسيم ، فالبلد الكثير العمران يكثر فيه الترف فتنقلب السلع الكمالية إلى سلع ضرورية.

كذلك أدرك جيدا تأثير العرض والطلب وظروفهما المختلفة في تحديد أثمان السلع وفي تقلبات تلك الأثمان . ولم يقتصر في دراسة هذه النقطة على بحث أثر الطلب والعرض على ثمن كل سلعة على حدة ، بل بحث كذلك أثر اختلاف الثروة بين البلاد المختلفة فى طلب كل منها على أنواع السلع المختلفة وفى عرضها ، وأثر كل ذلك على ما يسمى اليوم (بالمستوى العام للأسعار).

كما أنه قدم ما يمكن تسميته طبقا للاصطلاحات الحديثة (نموذجا تحليليا) لتطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي ، بناه على عنصرين، هما تزايد السكان ، ومزايا تقسيم العمل. فمن ناحية لاحظ أن تقسيم العمل ضرورة لا معدى عنها لأن (الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه) . ومن هنا وجب أن يكون الأفراد « متعاونين اجميعا فى عمر انهم على ذلك » .

ومن ناحية أخرى . يقرر ابن خلدون أن كثرة السكان فى كل مجتمع تؤدى الى تقسيم العمل بينهم وكثرة أنواع الأعمال التي توجد في المجتمع.

ويضم ابن خلدون هذين العنصرين معا ، فيقرر أن تزايد السكان يؤدى إلى تقسيم العمل ، وتقسيم العمل يؤدى إلى زيادة الإنتاج في المجتمع، فتزيد المنتجات عما يشبع حاجاتهم الضرورية ، فيوجهون جزءا من نشاطهم الإنتاجي لإنتاج السلع الترفية والكمالية . وتؤدى ذلك الزيادة في الإنتاج إلى زيادة دخول الأفراد ، فيزيد طلبهم على السلع الترفية . فتنمو صناعات جديدة.

ويستحق هذا النموذج التحليلي التقدير من اكثر من ناحية، وهو في رأينا صفحة من أبرع صفحات التحليل الاقتصادي التي خلفتها العصور الوسطى، فأولا، بين فيه ابن خلدون مايترتب على تقسيم العمل من زيادة الانتاج، وهي نقطة وان كان قد تعرض لها بعض الكتاب السابقين، كأفلاطون مثلا، الا ان كاتبنا قد بينها بصورة اكثر تفصيلا ووضوحا

وثانيا، بين اب خلدون كذلك الاثار التي تترتب على زيادة الانتاج، من زيادة في دخل المنتجين، ومن ثم زيادة فيما يطلبونه من السلع ممايؤدي الى نشوء صناعات جديدة وزيادة انتاجها. فهنا نظرة دقيقة لكيفية تكون الدخل ولما يباشره من اثر على الاقتصاد عن طريقة انفاقه.

وثالثا، بين مؤلفنا كذلك كيف ان الانتاج اذا زاد، وزاد دخل البلد، توجه جزء من الطلب نحو اليلع الترفية، فيزداد انتاجها، ولا يقتصر الانتاج على مجرد انتاج السلع الضرورية مثل المواد الغذائية،

ورابعا، وهذه النقطة هي أهم مايستحق التسجيل اتبع ابن خلدون في تحليله مانسميه اليوم في العلوم الاقتصادية والاجتماعية (بالنظرية الديناميكية) وتقوم هذه الطريقة على تحليل تتابع المؤثرات والاثار في الزمن، فتبين كيف يترتب على وجود عامل معين، في بدء فترة من الفترات، حدوث اثار معينة في تلك الفترة، ثم تبين الحالة التي تصل اليها الظاهرة في نهاية الفترة، ثم تنظر لهذه الحالة باعتبارها نقطة بدء لتغير جديد، فتدرس مايترتب عليها في الفترة التالية... وهكذا.

فالتطور في كل فترة يوجد العوامل التي تحدد مايحدث في الفترة اللاحقة، بحيث يربط التحيل بين الفترات جميعا رباطا سببيا تحليليا. وهذا في الواقع ما اتبعه ابن خلدون في بحثه لهذا النموذج.

وقد سبق بذلك عصره سبقا كبيرا، لأن هذه الطريقة لم تطبق بصورة علمية في دراسة التطور الاقتصادي الا منذ سنة ١٩٣٧، على يد الكتاب السويديين من خلفاء وتلاميذ الكتاب الاقتصادي فكسل.

الراسمالية التجارية و مدرسة التجاريين

ظهر فى أوربا منذ بداية القرن الخامس عشر تيار جديد من الأفكار الاقتصادية أطلق عليه مؤرخو الفكر الاقتصادى اسم (مدرسه التجاريين) وقد استمر هذا التيار سائدا من الناحية الفكرية ومن ناحية توجيهه للسياسة الاقتصادية فى أوروبا حتى منتصف القرن الثامن عشر، والذى يجب فهمه بوضوح هو أن ظهور مدرسة التجاريين كان استجابة طبيعية للحاجات العملية التي ظهرت على أثر تطور المجتمع عما كان عليه في العصور الوسطى.

التحليل الاقتصادى :

لا نجد لدى التجاريين تحليلا اقتصاديا واسعا ولكنهم تعرضوا للاجابة عن بعض الأسئلة ، وحاولوا لذلك أن يحددوا طبيعة بعض الظواهر الاقتصادية . فقد تساءلوا مثلا : ما هي الثروة ؟ وكيف يمكن أن تزيد ؟ وكيف يمكن أن توزع الثروة التي في العالم كله بين البلاد المختلفة ؟ وما هو سبب ارتفاع مستوى الأسعار الذي كان ظاهرة عامة فى بلاد أوروبا فى الفترة التي كتبوا فيها وللاجابة عن كل تلك الأسئلة قدموا بعض الأفكار التى تكون فلسفتهم العامة والتى يمكن تلخيصها فيما يأتي :

١) يجب أن تكون الدولة قوية . ويجب أن تكون غاية النظام الاقتصادى هى تحقيق هذه القوة . ولذلك سميت نظرتهم بنظرية (الاقتصاد للقوة).

٢) والثروة هى أهم ما يحقق قوة الدولة . ولذلك يجب أن تسعى الدولة لتنمية ثروتها . ولكن ما هي الثروة؟ وهنا يجيب التجاريون بأن الثروة هي الذهب والفضة وبقية المعادن النفيسة . فكما تكون ثروة الفرد بما يملكه من نقود ، كذلك تكون ثروة الدولة هي الأخرى بما يتوفر تلك النقود .

والنقود فى هذه الفترة كانت كلها نقودا معدنية ، إذ لم تكن النقود الورقية قد ظهرت أو قد انتشرت بعد ، ولذلك تكون ثروة الدولة بما يتوفر لها من هذه المعادن ، وعلى قدر ما يتوفر لها منها ولذلك يجب أن تتجه كل دولة إلى زيادة ما تحصل عليه من هذه المعادن التي تمثل الثروة.

٣) نظر التجاريون إلى الثروة الكلية في العالم على أنها ثابتة الحجم . وترتب على فكرتهم هذه أن اعتبروا أن ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثروة إنما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى منها .

ولذلك نادى التجاريون في كل بلد بأن يسعى بلدهم للحصول على الذهب والفضة من البلاد الأخرى ، وبصرف النظر عما يحدث لهذه البلاد الأخرى. ومن هنا كانت نظريتهم ذات طابع وطني ، واعتدائى ، لأن كل دولة يجب أن تنظر لمصلحتها هي ، ولأنها تحقق هذه المصلحة على حساب مصالح الدول الأخرى .

راع التجاريين ما لاحظوه من ارتفاع الأسعار في عهديهم في كافة الدول الأوروبية . وقد حاولوا الكشف عن السبب الحقيقي لهذا الارتفاع . وأعطيت في هذا الصدد تفسيرات مختلفة .

ولكن جان بودان شرح سنة ١٥٦٨ الفكرة التى مقتضاها أن ارتفاع الأسعار إنما يرجع لزيادة كمية النقود التي دخلت الدول الأوروبية على أثر زيادة ورود الذهب والفضة إليها من العلام الجديد ، والتي من مقتضاها أيضا أن تغيرات مستوى الأسعار تتوقف على تغيرات كمية النقود ، فاذا زادت كمية النقود ، ارتفعت الأسعار وانخفضت القوة الشرائي للنقود ، وإن نقصت كمية النقود ، انخفضت الأسعار . وارتفعت القوة الشرائية للنقود

وهكذا وضع جان بودان أسس النظرية التي عرفت باسم النظرية الكمية في قيمة النقود. والتي لعبت دورا هاما فى الفكر الاقتصادى اللاحق ، وظلت مأخوذا بها حتى منتصف القرن العشرين .

السياسة الاقتصادية:

نظر التجاريون للذهب والفضة على أنهما الثروة الحقيقية . ولما كانوا يعتبرون أن تلك الثروة هي أساس قوة الدولة ، جعلوا الحصول على هذين المعدنين هو الغرض الرئيسى الذى يجب أن تسعى السياسه الاقتصادية لتحقيقه . فالدولة يجب أن تكون قوية ، وقوتها تعتمد ما لديها من ثروة ، والثروة هي الذهب والفضة

ولذلك يجب العمل على زيادة مالدى الدولة منهما وأن التجاريين قد نظروا المقدار الثروة فى العالم على أنه حجم ثابت. وقد ترتب على هذه الفكرة أن اعتقدوا أن زيادة ما تحصل عليه الدولة من هذين المعدنين ، لا يكون إلا بالحصول عليهما ، بطريق أو بآخر من الخارج .

وقد نادى التجاريون دائما بأن تتخذ الدوله من الوسائل ما يجعل « ميزانها التجارى » مع الخارج في مصلحتها ، بأن توجد به فائضا إيجابيا ، فتحصل على قيمة هذا الفائض بالذهب والفضة من البلاد المدينة في الخارج والواقع أن هذه الفكرة نتيجة طبيعية لتفكير التجاريين ولنظريتهم فى الثروة ، لأن زيادة حقوق الدولة قبل الخارج عن ديونها هو الطريق الطبيعى للحصول على الذهب والفضة من البلاد الأخرى .

و يقصد بالميزان التجارى بيان تسجل فيه قيمة حقوق البلد في مواجهة الخارج بسبب صادراتها الى البلاد الأخرى. وقيمة ديونها نحو الخارج بسبب استيرادها من البلاد اخرى فاذا كانت الحقوق أكبر من الديون كان بالميزان فائض ايجابي.

إحياء بعض طرق التجاريين :

وخلاصة ما تقدم أن آراء التجاريين منتقدة من الناحية النظرية، فضلا عن النتائج السية التي أدى إليها الاستمرار في تطبيق سياساتهم المختلفة ومع ذلك فيجب الا تستنتج ان آراء التجاريين والطرق التي اقترحوها فى السياسة الاقتصادية قد قضى عليها إلى غير رجعة في العصور الحديثة .

فقد مجدهم كينز في كتابة (النظرية العامة سنة)١٩٣٦ ، وبين أن فكرتهم فى زيادة كمية الذهب والفضة بداخل كل بلد لم تكن من السذاجة بالقدر الذى تصوره الكثيرون ، لأن زيادة كمية النقود في الداخل كان يترتب عليها انخفاض سعر الفائدة ، وكان انخفاض سعر الفائدة يؤدى إلى زيادة الاستثمارات ، ومن ثم زيادة مستوى التشغيل ، والإنقاص من مستوى البطالة .

كذلك لم تندثر السياسيات التي نصح بها التجاريون اندثارا تاما، بل على عكس ذلك ، أخذت تبعث فيها الحياة من جديد منذ أزمة سنة ١٩٢٩ ، فقد أخذت الدول جميعها تعمل على الحصول على فائض إيجابي في موازين مدفوعاتها ، ولذلك عملت بكل الطرق على زيادة الصادرات والتقليل من الواردات .

يضاف إلى ذلك أن طرق الرقابة على الصرف التى تطبقها الدول حديثا لا تخرج ، فى جوهرها ، عن الطرق التي كانت تطبقها بعض الدول ، مثل أسبانيا ، في ظل سياسة التجاريين .

مدرسة الطبيعين:

ظهرت مدرسة الطبيعيين فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر ، وكان على رأسها الدكتور كيناى طبيب لويس الخامس عشر . ومن أتباعه الماركيز دى ميرابو والد خطيب الثورة الفرنسية المشهورة ، ومرسيبى دي لارفيير وديبون دى نيمور وقد انحصر صدور مؤلفاتهم في فترة لا تزيد عن خمس وعشرين سنة ، في المدة من سنة ١٧٥٦ إلى سنه ١٧٧٨ .

ولئن كان لكل واحد من هؤلاء الكتاب أسلوبه الخاص فى عرض آرائه ، إلا أنهم جميعا يتفقون فيما بينهم حتى في التفاصيل الصغيرة ، مما يجعلهم يستحقون لفظ (مدرسة) واحدة لدرجة أكبر مما تستحقها التيارات الاقتصادية الأخرى . ولكن لا شك كذلك في أن الدكتور كيناى هو المبدع الرئيسي لأفكار الطبيعيين وتبعه فى الأخذ بها بقية كتاب المدرسة.

فكرة النظام الطبيعي:

يرى الطبيعيون أن الظواهر الاقتصادية تخضع، كما تخضع الظواهر الطبيعية والبيولوجية ، لقوانين طبيعية ، لا دخل لإرادة الإنسان فى إيجادها. وهذه القوانين تحكم كافة مظاهر الحياة الاقتصادية ، وتقوم فى انطباقها وتنظيمها للحياة الثرة الوية الاقتصادية، على مبدأين هامين ، هما اللذان يوجهان نشاط الأفراد ويكفلان استمرار الحركة والتقدم:

المبدأ الأول ، فهو مبدأ المنفعة الشخصية ، فكل شخص يهتدى فى تصرفاته الاقتصادية ، بما يحقق منافعه الشخصية . فالمنفعة الشخصية بذلك هي الحافز الذى يستحث الناس على النشاط الاقتصادي ، والقوة التي توجههم لمباشرة هذا النشاط.

اما المبدء الثاني، فهو مبدأ المنافسة. فكل فرد يسعى لتحقيق منافسة الشخصية، ولكنه حين يفعل ذلك، يدخل في تنافس مع بقية الافراد في المجتمع، فيحد ذلك من انطلاق كل فرد في تحقيق منافعه.

هذان هما مبدأن اللذان تنظم القوانين الطبيعية، عن طريقهما، الحياة الاقتصادية. وتتميز تلك القوانين الطبيعية بخصائص رئيسية:

الاولى، انها مطلقة لا استثناء لها. وكل محاولة من الفرد لعدم تطبيقها يكون جزاؤها الحاق بعض الام به، فيضطر للرجوع اليها.

والثانية، أنها عالمية، تنطبق في كافة بلاد العالم، بصرف النظر عن ظروف كل بلد وخصائصه التي تميزه عن غيره من البلاد. والثالثة، انها لاتتغير، فهي ازلية ابدية لايلحقها لتعديل والتبديل على حد قول كيناى نفسه.

تقرير مدرسة الطبيعيين :

إن الحقيقة الأولى التي يجب ذكرها عند تقدير الطبيعيين هي أنهم هم الذين جعلوا الاقتصاد السياسي علما مستقلا له كيانه الخاص بين العلوم .

فقد خلص الدكتور كيناى الدراسات الاقتصادية من صفة التبعية للفلسفة والدين التى كانت لها في العصور القديمة والوسطى ، ومن صفة التبعية السياسة العملية التي ميزت أبحاث التجاريين وأدرك أن الثروة والإنتاج وتوزيع الناتج الكلى وتداوله بين الطبقات المختلفة مشكلات يمكن أن تعزل عن بقية المشكلات لتدرس بطريقة علمية ، بقصد الوصول إلى قوانين عامة بصددها .

فإذا كان لا بد من نسبة علم الاقتصاد السياسي إلى أب معين بسبب تأسيسه لهذا العلم ، فإن كيناى هو الذي يجب أن يعتبر أب الاقتصاد السياسي . وليس أدم سميث الذى نشر أبحاثا لاحقة على أبحاث كيناى. وفى هذا وحده ، بصرف النظر عن تفصيل الآراء والأفكار ، ما يجعل الطبيعيين ، ولكيناي بالذات مركزا خاصا ومتميزا فى تاريخ الفكر الاقتصادى.

وإذا صرفنا النظر عن هذه الاهميه العامة ، يلاحظ أنه قد ترتب على الآراء التى نادى بها الطبيعيون نتائج هامة في ميدان الفكر وفى ميدان الواقع . فلم يعد ينظر للنقود باعتبارها الثروة كما كانت الحال عند التجاريين ، بل أعطت الاهمية ، كما يجب أن يكون الوضع الصحيح ، للانتاج كذلك أدت آراء الطبيعيين إلى تخفيف القيود التي كانت مفروضة على النشاط الاقتصادي في ظل التجاريين

وبالاختصار ، قضت مدرسة الطبيعيين على العيوب التي كانت في تفكير التجاريين أو في سياستهم ومن أهم ما ينسب إلى الطبيعيين أنهم هم الذين أسسوا المذهب الفردي أو المذهب الحر الذي ساد حتى منتصف القرن العشرين ، لأنهم هم الذين نادوا بأن النشاط الاقتصادى يجب أن يترك بصفة أساسية للأفراد يديرونه طبقا لمصالحهم الشخصية.

المدرسة الكلاسيكية:

نشأ المدرسة في انجلترا فوضع الكثير من اسسها أدم سميث (١٧٢٣ – ١٧٩٠) الذي تأثر كثيرا بآراء الطبيعيين وهدم تعاليم التجاريين. وقد اكتسبت المدرسة قوة كبيرة على يد دافيد ريكاردو(١٧٧٢ - ١٨٢٣) الذي تنسب إليه أغلب أراء المدرسة والذي يتميز بدقة منطقة وبدرجة عالية من الفكر التجريدي. وقد أسهم في إرساء بعض مبادىء المدرسة مالتس (١٧٦٦ – ١٨٣٤) الذى أخذت منه نظريتها عن السكان. ولكنه يختلف فى تفكيره الاقتصادي من نواح كثيرة عن بقية كتاب المدرسة .

وقد روج تعاليم المدرسة فى إنجلترا جون ستيورت مل (١٨٠٦ – ١٨٧٣) الذي تميز بثقافة واسعة أما في فرنسا فقد عرض ووضح الأفكار الكلاسيكية جان باتست ساى (١٧٦٧ – ١٨٣٢).

وقد سيطرت المدرسة على تعليم الاقتصاد في الجامعات ، خاصة فى انجلترا وفرنسا فبقيت تعاليمها هى التى توجه كتابات الأساتذة الذين احتلوا مرتبة كبيرة فى تاريخ تدريس الاقتصاد السياسي ، من أمثال ألفرد مارشال فى انجلترا ، وشارل جيد و شارل رست في فرنسا.

التحليل الاقتصادي:

الفلسفة الاقتصادية العامة :

يبنى الكلاسيك كل تحليلهم الاقتصادي على فلسفة عامة يمكن إجمال أهم نقطها فيما يأتي :

أ) الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادى . والفرد يخضع فى قيامه بالنشاط الاقتصادى لدافع المصلحة الخاصة. فهذه المصلحة في النهاية هي المحرك الأساسي لهذا النشاط وبهذه النقطة التي بينها الطبيعيون من قبل ، وضع الكلاسيك القاعدة التي يستوحون منها كل القوانين الاقتصادية التي يستخلصونها فقد كانت طريقتهم على ما سنرى طريقة تجريدية استنباطية ، أى يستخلصون . من مبدأ عام - مبدأ أن كل فرد يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة للقوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي كله.

ب) يسعى كل فرد لتحقيق مصالحه الخاصة. وتتمثل هذه المصالح في أن يحصل على أكبر نفع شخصى ممكن . فالمنتج عندما ينتج لايفعل ذلك لرغبته الخيرة فى إشباع حاجات الناس ، ولكن لرغبته في بيع منتجاته والحصول من ورائها على أكبر ربح ممكن .

وفي هذا تطبيق بسيط لمبدأ (المنفعية) (بنتام) في نطاق النشاط الاقتصادى وبسبب هذا السعى من جانب . كل فرد لتحقيق مصالحه الخاصة ، يقوم التنافس بين الأفراد جميعا . ولكن لا يوجد أى تعارض بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة.

أولا، لأن المصلحة العامة ليست سوى مجموع المصالح الخاصة .
وثانيا ، لأن المبادلات تحصل في النظام الاقتصادى فى مقابل أثمان تدفع للسلع والخدمات ، وهذه الأثمان تتغير طبقاً لحاجة الطلب وبكمية العرض ، فإذا زادت رغبة الجمهور فى سلعة لا تنتج إنتاجا كافياً ، يرتفع ثمنها ، ويزيد ربح المنتجين فيدفعهم ذلك لزيادة إنتاج هذه السلعه فتتحقق الرغبة العامة لجمهور المستهلكين ، وبالعكس إذا اتجه المنتجون لإنتاج سلعة بكميات غير مرغوب فيها ، يزيد عرضها ، وينخفض ثمنها ، ويقل الربح المتأتي منها أو تسبب خسارة ، فينصرف المنتجون عن إنتاجها .

وهكذا تؤدي تغيرات الثمن (ويطلق عليها الآن جهاز الثمن) إلى أن تجعل كل فرد لا ينتج ولا يقوم باى نوع من النشاط الاقتصادى إلا إذا كان ذلك موافقا لرغبات الجماعة . فجهاز الثمن يلعب دوراً هاما في النظام الاقتصادي والرأسمالي .

ولا تناقض إذن بين المصالح الخاصة والمصالح العامة ، بحيث يمكن القول بان هناك يـدا خفية توجه المصالح الخاصة في تضاربها وتفاعلها الوجهة التى تحقق المصلحة العامة. وسنرى إلى أي حد كيف كان الكلاسيك مخطئين في فكرتهم هذه عن تناسق المصالح الخاصة والعامة.

ج) أعتقد الكتاب الكلاسيك بوجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادى ورأوا أن مهمة الاقتصاديين إنما تنحصر في البحث عن هذه القوانين.

المدرسة الحدية:

ظهرت المدرسه الحديه في وقت واحد تقريبا فى انجلترا والنمسا وسويسرا. وعلى يد ثلاثة من الكتاب أكبر الظن أن كلا منهم لم يتأثر بالآخرين فيما نشره ، بل توصلوا جميعا لنفس النتائج . ففى انجلترا وجد جيفونز وفى النمسا كارل منجر و فى سويسرا ليون فالراس

وقد سميت مدرستهم باسم المدرسة الحدية لأنها أقامت تحليلها على فكرة المنفعة الحديد ، أى منفعة الوحدة الاخيرة وتسمى المدرسة كذلك بالمدرسة الرياضية ، لأن فالراس وجيفونز قد طبقا طريقة رياضية فى البحث ، إلا أن هذا الوصف لا ينطبق على المفكرين النمساويين.

الفلسفة العامة للنظرية الحدية :-

يلاحظ وجود فلسفة عامة يستند إليها كل هذا التحليل ، وهى أنه من الممكن استخلاص القوانين الاقتصادية بالنظر إلى شخص أو فرد معين هو (الرجل الاقتصادي) الذي نفترض فيه أنه يخضع فقط للدوافع الاقتصادية بحيث لايصدر في سلوكه عن أى دافع آخر غير اقتصادى ، وأنه يسعى لتحقيق أكبر نفع أو لذة ممكنة عن طريق بذل أقل مجهود أو تحمل أقل ألم ممكن .

السياسة الاقتصادية :

ويخلص أنصار تلك المدرسة إلى أن الحربة الاقتصادية تؤدى إلى تحقيق أكبر نفع أو إشباع ممكن ، لأن كل فرد يكون أدرى بمدى إلحاح حاجاته ، فيوزع دخله عليها بالطريقة التي تكفل أكبر إشباع لها . ولذلك نادوا بعدم تدخل الدولة إلا فى بعض المسائل الاستثنائية التي كانت معروفة من قبل لدى الكتاب الكلاسيك.

المذهب الاقتصادي :

يفترض التحليل الاقتصادى الذي قام به أنصار النظرية الحدية وجود مجتمع رأسمالي لأن هذا التحليل . يقوم على افتراض الملكية الخاصة والمنافسة الكاملة وقيام الأفراد بالنشاط الاقتصادي.

نظرية كينز:

وقد اهتم الاقتصادي الانكليزي كينز (١٨٨٣ - ١٩٤٦) بظاهرة البطالة اهتماما كبيرا. وهو وإن كان قد علم في كتاباته الاولى النظرية الكلاسيكية ودافع عنها، الا ان اهتمامه ببحث البطالة أوصله الى ان ينشر سنة ١٩٣٦ كتابا هاما هو (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود).

ضمنه نقدا شديدا لانظرية الكلاسيكية ، وعرض فيه نظريته الجديدة فى التشغيل . وقد أحدث هذا الكتاب منذ نشره مناقشات عنيفة بين الاقتصاديين ، وأثر تأثير كبيرا على الفكر اللاحق ، حتى لقد عبر بعضهم عنه بأنه ولد (ورة فكرية) هي (الثورة الكنيزية) في تاريخ الفكر الاقتصادى .

وسنعرض هنا بصورة مختصرة لما قرره كينز في هذا الكتاب .

نقد النظرية الكلاسيكية :

كانت النظرية الكلاسيكية فى التشغيل تبين أن انخفاض الأجور يؤدى حتما إلى القضاء على البطالة وتحقيق التشغيل الشامل على نحو ما أوضحنا فيما سبق . وقد انتقد كينز هذه الفكرة ، وبين أن هناك احتمالا كبيرا لأن يؤدى انخفاض الأجر إلى زيادة البطالة بدلا من القضاء عليها ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها :

أن أجر العمال هذا يمثل دخلهم الذي ينفقونه على شراء السلع ، وأن هذا الأجر يمثل نسبة هامة من الدخل القومي ، فعندما ينخفض الأجر ، ينخفض دخل العمال ومن ثم ، يقل طلبهم على السلع . وعندما يقل الطلب على السلع ينقص المنظمون من الإنتاج فيخفضون مستوى التشغيل وتزيد البطالة .

كذلك بين كينز أن انخفاض الأجر إذا أدى إلى أن يتوقع المنظمون حدوث انخفاض أشد في المستقبل فإنهم يؤجلون تنفيذ المشروعات التي كانوا يرغبون فى تنفيذها حتى يستفيدون من الانخفاض الأكبر فى الأجور المستقبلة ، وبذلك يطردون جزءا من عمالهم الذين كانوا مشغلين ، في البطالة

وخلص كينز من ذلك إلى أن مستوى الأجر ليس هـو الذي يحدد مستوى تشغيل ، وليس هو الذي يحدد ما إذا كان هذا المستوى هو التشغيل الشامل ، أو مستوى أقل من ذلك يوجد فيه قدر كبير أو ضئيل من البطالة ولكن ما هو إذن الذي يحدد هذا المستوى؟

نظرية كينز في التشغيل :

ونظرية كينز في التشغيل تقوم على أن الذي يحدد عدد العمال الذين يشغلون وكمية السلع التي تنتج هو(الطلب الكلى الفعلى). فعلى قدر الطلب الكلى على السلع ، ينتج المنتجون ، وعلى قدر ما يريدون أن ينتجوا ، يشغلون العدد الملائم من العمال . فإذا كان الطلب كبيرا كان الإنتاج والتشغيل كبيرين . وإذا كان صغيرا كانا ضئيلين.

ويتكون الطلب الكلى من طلب على سلع الاستهلاك ، وطلب على سلع الاستثمار. أما حجم الطلب الكلى الذى يأتي من جميع الافراد على سلع الاستهلاك ، فيتوقف على عاملين: هما الدخل وبعض العوامل النفسية التى تدفع الأفراد للانفاق أو للإقلال . فكلما كان دخل الفرد أو البلد قليلا خصص كله أو أغلبه لإشباع الحاجات الاستهلاكية.